

**وزير الاقتصاد يتحدث لـ«الوطن» حول الخطة الوطنية لل الصادرات
تحسين في الصادرات وعودة إلى الأسواق العالمية
خطة لاستبدال بعض الزراعات غير المجدية اقتصادياً والتي لا تمس بالأمن الغذائي**

ولية مع تحديد المواصفات القياسية للصادرات بما ينافي مع أدلة ومعايير التصدير المعتمدة لدى الأسواق المستهدفة وتفعيل التعاون الدولي (الاتفاقيات الدولية) في مجال تقييم المطابقة والتي تساعده على تشجيع التجارة الثنائية مع الشركاء التجاريين. إضافة إلى إنشاء قاعدة بيانات حول الجهات العاملة في ضبط الجودة من مخابر مراكز فرز وتوضيب وتعبئة وتغليف مراكز بحثية وغيرها... والخدمات والشهادات التي تعمّها.

تتولى برامج دعم تكاليف الشحن أشارت المصنفوفة إلى دعم تكاليف الشحن للدول المستهدفة وفق منهجية تحدّي الديناع بين الاعتبار طبيعة المنتجات والبلدان التي يتم تصدير إليها ووسيلة الشحن المستخدمة وطبيعة تجارات المصدرة إضافة إلى برامج دعم تكاليف الشحن الشّطة محددة، بهدف تسهيل نفاذ السلع إلى الأسواق. برامج تطوير نظم التحفيز الضريبي للصناعات الصناعية مع إعطاء مزايا تفضيلية للقطاعات المستهدفة كل مرحلة من مراحل تنمية الصادرات إضافة إلى برامج الرسوم الجمركية على المواد الأولية عند القيام بتصدير المنتج النهائي. ومن البرامج أيضاً برنامج دعم وتحفيز تجارات التصديرية برامج حواجز لمجموعة من المنتجات الصناعية ذات الأهمية النسبية ومساندة المشروعات صغيرة والمتوسطة، من خلال اختيار عدد من السلع مميزة ذات الأولوية وتقديم دعم فني لها مع خفض تكاليف خلات الصناعية لعدد من المنتجات، بهدف تحسين تنافتها إضافة إلى وضع خطط تتبع صادرات بعض المنتجات الزراعية التي تقوم على أساس تعاقدي.

خصصت برامج تمويل الصادرات تم العمل ضمن مصروفه على تأمين التسهيلات المصرفية اللازمة لإتمام رة الإنتاج التشغيلية عن طريق المصادر العاملة وتأمين قيمة تحويل قيم الصادرات وإنشاء مؤسسة الضمان صادرات.

تم ضمن المصنفوفة وضع مخطط سير عملية التصدير في المسار الأفضل مع تحديد مكان الصعب في سير عملية التصديرية ضمن عدة أمور منها تحديد الوثائق الضرورية للتصدير والوقت اللازم لاستخراجها وتحديد فترة العملية التصديرية كاملة. وتحديد الزمن اللازم لجاز عملية الكشف على البضائع وإخراجها من الأمانات الضخمة إضافة إلى تعزيز الشفافية والانضباط الإداري طبيق المعايير الدولية والاستفادة من تجارب الدول الأخرى في هذا المجال كذلك - تعزيز مؤشرات التنافسية بين الصلاة ينجز العاملات وشفافية الإجراءات. وإصدار قرارات تنظيمية لتصدير المنتجات السورية حسب المعايير ولله.



إعادة النظر بالرسوم المفروضة على ال الصادرات وشركات التأمين الزراعي

ومراقبتها ومطابقة المواصفات ومنح الشهادات بذلك وضع مواصفات قياسية لجميع المنتجات التصديرية ولمنشآت الفرز والتوضيب وترخيص القائم منها والذي يحقق الشروط المطلوبة.

ولعدم جودة المنتج السوري وتأمين متطلبات تعزيز ثقافة الجودة والعمل بها ارتأت المصوفة ضرورة تخفيض تكاليف الحصول على شهادات الجودة ودعم تكاليف شهادات المطابقة وتدريب وتأهيل الكوادر العاملة في المؤسسات المختلفة بمراقبة الجودة إضافة إلى تأسيس نظام اعتمادي معترف به دولياً يعني بمراعاة الشروط الواجب توافرها لمنتجات التصدير بدءاً من مرحلة الإنتاج إلى تسويق المنتج ووضع برامج تنقيفية للمنتجين والمصدرين حول أهمية الالتزام بالجودة وتطبيق المعايير الكشف لمرة واحدة فقط من قبل لجنة تشمل جميع المعينين بعملية التصدير وترفقها إلى الأمانات الحدودية دون أن تتعرض مرة ثانية للكشف والتفتيش حفاظاً على سلامة البضائع وعلى سمعة المنتج الوطني وتأمين أجهزة سكانر في المعاير السورية لتسهيل فحص البضائع واستحداث نقطة لتصدير البضائع في محافظة حلب.

وأشارت المصوفة إلى تطوير البنية التحتية الداعمة لجودة المنتج السوري عن طريق تفعيل عمل اللجان المشكلة المراقبة الفرز والتوضيب بشكل دوري و التعاقد مع الشركات الدولية المتخصصة في هذا المجال وتفعيل دور المعاير العالمية في قياس جودة المنتج السوري وتشجيعها على الحصول على اعتمادية منح شهادات الجودة الدولية وإنشاء مؤسسات ومراكيز الاختبار الجودة وضبطها

والاستفادة من العلاقات والطاقات المتوفّرة لدى المغتربين السوريين في الخارج، وذلك في نقل المهارات والخبراء التي يستطيعون الاستحواذ عليها إلى وطنهم الأم والمسعى لتأسيس روابط افتراضية اقتصادية تخصصية، وتفعيل ما هو قائم منها وموافاة وزارة الاقتصاد بقواعد تتضمّن أسماء رجال الأعمال والمستثمرين السوريين الأكثر نشاطاً في كل دولة.

وبيّنت المجموعة أن من أهدافها التنفيذية تعزيز كفاءة الخدمات وتيسير الإجراءات وتأمين الخدمات اللوجستيّة الالزام لإتمام عملية التصدير، ومتطلبات رفع كفاءة وذلك يتطلّب تفعيل خطوط النقل / بري - بري جوي وقيام وزارة النقل بشراء بحارة «رورو» لمصلحة المؤسسة العامة للنقل البحري مع استكمال الرابط السككي مع الدوّار المجاورة وخاصة العراق، وتفعيل المراقي الجافة سهوله تصدر البضائع إضافة إلى إيجاد خطوط نقل بحرية متقدمة مع الدول المستهدفة، بينما أمكن ذلك وتطوير الإمكانيات المتاحة للمرفأ الوطني لتقوم بتقديم الخدمات الالزام لدعم العملية التصديرية باقصى كفاءة وجمع المعلومات والبيانات حول أسطول النقل الداخلي والخارجي وتحديثه بشكل مستمر ووضع الآليات للاستفادة منها بالشكل الأمثل وتخفيض البدلات المرفأية على السلع المصدرة إضافة إلى توحيد الرسوم بما يخدم نقل البضائع، وتخفيض نسبة رسم التراخيص بين الأردن وسوريا لتصبح ٢٪ بالمثلة بدءاً من ١٠ بالمثلة، أو الغائها وفق مبدأ العاملة بالمثل مع إعادة خريطة سوريا التجارية إعداد قائمة ببيانات عن مستورتها الصادرات السورية ودليل لكافة الأسواق التصديرية المحتملة إضافة إلى بناء نموذج لقياس أداء الشركات المصدرة.

وبخصوص تأمين الخدمات وتوفير الوثائق وتسهيل الاتّزادات وتبادل البيانات والمعلومات بين جميع الجهات المعنية دعت المجموعة إلى أهمية تأمين البنية الأساسية لتنمية جودة المعلومات والاتصالات الالزام لعملية الربط الشبكي بين جميع الجهات المعنية بعملية التصدير وإصدار الوثائق ودفع الاتّزادات المطلوبة وتعزيز دور وزار التجارة الداخلية وحماية المستهلك في تأمين متطلبات تخزين الفائض من إنتاج بعض الأنواع (التفاح والأباجour والحمضيات...) في البرادات العائدة لها وأيضاً تشجيع مكاتب الشحن وحل مشاكلها المحافظة على الشحن الجزئي إضافة إلى تفعيل بوليصة الشحن لكل من النقل الداخلي والنقل الخارجي لمعرفة أنواع البضائع المنقوله وكسبات وبيانات الركبة وسهولة انساب البضائع مع اعتماد آليات الكشف والتقطیش على البضائع المعدة للتتصدير في الأمانات الداخلية أو البحرية وذلك من خلا

استخدام التكنولوجيا بما يسهم في جات المصدرة. المتلعلق بتخفيض أعباء العملية يضاً من أعباء التحوط لمواجهة الصعوقفة أنه تم العمل على إعادة على الصادرات إضافة إلى تأسيس لضمان استقرار الإنتاج الزراعي خطة.

ذ المنتجات السورية إلى الأسواق الخطط التسويقية والترويجية وفقة أهمية تشجيع ودعم إقامة شخصية ومعارض البيع المباشر، الدولية وإقامة المعارض الدائمة السورية في الخارج وإتباع نظام تالي دراسة احتياجات الأسواق بجه في سورية، ومجالات المنافسة توسيع دائرة العلاقات الاقتصادية د من الاتفاقيات التجارية الفاعلة بدول على مزايا تفضيلية من خلال خرى. وتسهيل وصول البضائع تصدير المواد الزراعية النباتية حلة البيع المباشر. ومع تشجيع بتصدير وتسويق المنتجات بهدف لحجم، وخاصة تلك المتخصصة ية وفق عقود مسبقة مع الفلاحين فنياً معتدلة إضافة إلى التعاقد ية تعمل على التعريف بالمنتج شبكة علاقتها في هذا الإطار، رية للمنتجات السورية في الدول ضرورة تعزيز دور المكاتب سفارات السورية عن طريق القيام لاحتياجات الأسواق الخارجية، سوق، وطرق ومترايا التوريد طلب وتحديد المنتجات السوريةورية فرصة تصديرية، مع متتابعة تصدير، بالتنسيق مع الجهات اع الخاص لدى الدول الأخرى شات من شأنها توفير الخدمات التي صادية. وكذلك توفير الدراسات والاقتصادية ذات الكفاءة العالمية برج، والتواصل مع القائمين عليها

الجودة والاهم تعزيز اس
رفع القيمة المضافة للمنت
وحول الهدف التنفيذي
التصديرية، والتخفيف ا
المخاطر المحتملة بینت ا
النظر بالرسوم المفروضة
شركات للتأمين الزراعي
الذی يتأثر بالظروف المنا
وتحت عنوان تسهيل نفا
الخارجية بهدف تعزيز
لل الصادرات أكدت المصف
المعارض الخارجية والتقت
والمشاركة في المعارض ا
وإحداث البيوت التجارية
معلومات السوق، وبالتالي
الخارجية ما يعكس إنتاج
والأنظمة المعمول بها.
وأشارت المصفوفة إلى أن تن
الدولية يتطلب عقد المزيد
إضافة إلى محاولة الحص
التفاوض مع الدول الأُ
إلى مقصدها والانتقال بـ
من البيع بالعمولة إلى من
إقامة شركات متخصصة
الاستفادة من وفورات ا
بتتصدير المنتجات الزراعي
والمزارعين وبمواصفات ا
مع شركات تسويق عالم
السوري والاستفادة من
والأهم إنشاء مراكز تجا
المستهدفة.

وتطورت المصفوفة إلى
الاقتصادية المحدثة في الـ
بعمليات الرصد والتحليل
وأهم الموردين لهذا الأـ
وفترات النزوة بالنسبة لـ
التي يمكن أن تمتلك بهاـ
قواعد السلع المتاحة لـ
الرسمية وفعاليات القطاعـ
إضافة إلى بناء قاعدة بيانـ
تسهل عمل الواردون الاقتصادـ
عن المؤسسات التجاريةـ
والسمعة الجديدة في الخـ

يرى وزير الاقتصاد والتجارة أن الصادرات السورية تحسنت وقرارات تم اتخاذها خلال الاصدارات السورية خلال فترة بعض الدول تمثل بدورها تعافيًّا للاقتصاد السوري وبالتالي السوري في الأسواق الخارجية الصناعات والمساحات الزراعية المناطق.

وأضاف الوزير: إن من المطلوب هي فتح المعابر الحدودية وإن في الحركة بعض الأحيان والصادرات التي حسنت من تركيز وخفض الفوائض المكبدة في بعده حتى الزراعية إضافة إلى سياسة استهدفت تأمين احتياجات العمل من المواد الأولية ومستلزمات اأن هناك فائضاً من المواد التصدسيبيه إما الاكتفاء الذاتي من بعض بتصديرها أو ضعف الطلب نتيجة الذي دفع باتجاه التحول نحو تعزير الخارجية.

وأعرب الخليل قائلاً: إن الزيادة المطلوبة على الرغم من إصدارنا قرارات ملحة في ظل الإجراءات الاحترازية التي وباء كوروناً - حيث ازدادت قيمة عن العام ٢٠١٨ بحوالي ٨٢ ألف دولار، أما في العام ٢٠٢٠ فقد فيه عن صادرات في العام ٢٠١٩ وبقيمة ١١٤ مليون دولار تقريباً.

الازدياد استمر منذ العام ٢٠١٨ وترافقاًً ارتفاع صادرات عام ٢٠٢٠ بقيمة ٧٤٢ ألف طن وبكمية ٢٢٥ وأشار الوزير الخليل إلى أن وزارته خطط وطنية للتصدير وتمت الموافقة على الوزراء وسيتم وضعها مجلس الصناعات لكنها تتضمن تحديد متابعتها باعتبارها تمثل الإطار الصناعات لكنها تتضمن تحديد

مدير عمليات الغاز: النقص عائد لضعف التوريدات ونسبة حوالى ٢٠ بالمئة من الحاجة

الواحدة هو ٣ ملايين أسطوانة غاز منزلي وذلك خلال فترة تتراوح بين ٤٥ و ٤٠ يوماً في السابق، على حين أن التوزيع في الوجبة الحالية أنخفض ليصل لحوالي مليونين و مئتي ألف أسطوانة خلال فترة تقارب الشهرين وبباقي ٨٠٠ ألف أسطوانة ما أدى لتأخير مستحقات البعض.

ووفقاً للحسون فإن الوجبة القادمة من المادة في دمشق ستفتح خلال اليومين القادمين ويتحسن الوضع في دمشق وريفها مبيناً أن سبب ظهور النقص في هذه الفترة ناتج عن التخفيض التدريجي للكميات وتأخير التوريدات، مؤكداً أن الوضع جيد وبوصول توريدات جديدة سيعود إلى ما كان عليه في السابق.

الحسون أن إجمالي ما يتم توزيعه في الوجبة الواحدة هو ٣٥ ألفاً للأسطوانة.

المصدر وجود شح في المادة لدى محروقات أن عمليات التوزيع كلها تعتمد على الإنتاج حتى الآن مبدياً تفاؤله بتحسين الأحوال صول توريدات جديدة.

عمليات الغاز في شركة محروقات أحمد بن نافع لم ينف وجود نقص في توزيع مادة المنزلي للمستهلكين موضحاً في تصريح طعن «أن النقص الحالى فى الفترة الأخيرة ضعف التوريدات وأن إجمالي النقص ح بين ١٥ إلى ٢٠ بالمائة فقط.

عبد المنعم مسعود أو الت
٢٥ الأذن
وأكمل مبيناً
المحلي حال مدیر
مديري حسو
الغاز لـ«الوط
عائد ايتراو
وبين
تبدأ حتى الآن.
وفقاً للمصدر فإنه وقبل أزمة البنزين كان يبدأ توزيع الغاز المنزلي كل أربعين يوماً، أما الآن فإن المسألة متعلقة بتوفير المادة مؤكداً أن الأزمة لم تشمل البنزين فقط بل تعدتها إلى كل من المازوت والغاز المنزلي والصناعي وأن ما يدور من مادة يتم توزيعه بحدود دنيا.
وكشف المصدر أن المطاعم سمح لها بالتسجيل عند المعتمدين لاستلام احتياجاتها إلا أن الكميات التي خصصت لها لا تكفي لعملها ريثما يأتي دورها من جديد ما يضطر أصحابها لشراء المادة من السوق السوداء بسعر يبدأ بـ٤٥ ألفاً لأسطوانة الغاز الصناعي، وقد يصل إلى ٧٥ ألفاً
لوزير النفط والثروة المعدنية المهندس بسام
المسمة على حقول شمال دمشق متقدماً أعمال
حفر وإنهاء القائمة في آبار دير عطية ٣ ودير
عطية ٤ ودير عطية ٥ ومحمطة دير عطية لتجمیع
بازار.
شكى مستهلكون من تأخر وصول رسائل
غاز المنزلي وتجاوز مدة الانتظار ستين يوماً
بو ما أكده مصدر في جمعية معتمدي الغاز
الوطني في دمشق، موضحاً أن أغلب معتمدي
بيته قد انهوا كل ارتباطاتهم في الوجبة الماضية
م بانتظار ارتباطات الوجبة القادمة التي لم

ولفت إلى أن تسيير البضائع على الأسعار الحقيقة أمر يريح المواطن والتجار ويستطيع تاجر الجملة حينها تقديم فاتورة واضحة بالبضائع البيعة من قبله لتجار المفرق وبناء على هذه الفاتورة يقتنط المواطن بالأسعار.

وبخصوص تأثير قرار رفع سعر الصرف الوسطي للدولار على الأسعار في السوق أوضح حسن أن هذا القرار يساهم في استقرار الأسعار وأهم شيء حالياً استقرار الأسعار، لافتاً إلى أن السعر الوسطي للدولار أصبح حالياً قريباً إلى سعر الصرف في السوق السوداء.

بدوره بين عضو مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق ياسر أكريم لـ«الوطن» أن قرار رفع سعر الصرف من قبل المركزي خطوة جيدة وإلى الأمام.

وأضاف: إننا نتمنى أن تغدو سعر الصنف أكثـر

ليرة أمر جيد وساهم في إراحة السوق بشكل وفي تصريح لـ «الوطن» بين حسن أن ا الخارجية ستزداد بشكل كبير بعد قرار الصرف الوسطي.
ولفت إلى أنه بعد رفع سعر الصرف سيتضاعف على السعر الطبيعي القريب من سوسيكون التسعير صحيحاً، لافتاً إلى أن «المر» يفرض على التاجر تسعير بضاعته على سللدولار الواحد مع أن التاجر كان يستورد بسعر ٣ آلاف الدولار.
ونوه بأنه بعد قرار المركزي هذا أصبح الـ يستورد به التاجر بضاعته قريباً من ١١ السوق ولم تعد هناك فجوة بين سعر الحقيقي الذي يستورد به التاجر والسعر الـ ١٢٠٠ المركزي.

حسن: القرار يريح التجير والمستهلك معاً ويؤمن استقرار الأسعار

| رامز محفوظ

أكد عضو مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق مازن حسن أن رفع سعر الصرف الوسطي للدولار إلى ٢٥١٢ ليرة أمر جيد وساهم في إراحة السوق بشكل كبير.

ولفت إلى أن تسعير البضائع على الأسعار الحقيقة أمر يريح المواطن والتاجر ويستطيع تاجر التحويلات الخارجية ستزداد بشكل كبير بعد قرار رفع سعر الصرف الوسطي.

ولفت إلى أنه بعد رفع سعر الصرف سيشعر التاجر بضاعته على السعر الطبيعي القريب من سعر السوق وسيكون التسعير صحيحاً، لافتاً إلى أن "المركزي" كان يفرض على التاجر تسعير بضاعته على سعر ١٢٥٦ للدولار الواحد مع أن التاجر كان يستورد بضاعته بسعر ٣ آلاف للدولار.

ونوه بأنه بعد قرار المركزي هذا أصبح السعر الذي يستورد به التاجر بضاعته قريباً من الأسعار في السوق ولم تعد هناك فجوة بين سعر الاستيراد الحقيقي الذي يستورد به التاجر والسعر الجديد الذي حدد المركزي.

الواقع على عكس ما كان يحدث سابقاً وأصبح تسعير البضائع بعد القرار منطقياً وواقعياً، وعندما يشعر التاجر بضاعته حالياً يكون التسعير قريباً إلى الواقع ولم يعد يامكانه القول إن تكلفه أكبر.

ولفت إلى أن تسعير البضائع على الأسعار الحقيقة هيكلها تقديم فاتورة واضحة بالبضائع المبعة من قبله لناتج المفرق وبناء على هذه الفاتورة يقتناع المواطن بالأسعار.

ولفت إلى أنه يجب أن يتم رفع سعر صرف الدولار الوسطي أكثر من المركزي بحيث يكون قريباً من السعر الموازي وأقل منه قليلاً.

وبين بأن قرار المركزي هذا سيؤدي إلى استقرار الأسعار في السوق، لافتة في ختام حديثه إلى أن الأسعار في السوق بالجمل انخفضت حالياً بنسبة تقارب ٢٠ بالمئة وانخفاضها مرده بسعر الصرف واستقراره وفي حال عاد سعر الصرف للارتفاع في الأيام القادمة حتماً ستترتفع الأسعار مجدداً.

وكان مصرف سوريا المركزي قد أعلن مؤخراً عن رفع سعر الصفي الوسطي للدولار، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع انتشار تجارة غير بتحريم سعر الصب في أكتوبر